فكرتين تأخذان صبغة الجدة بالنسبة للموقف الأوروبي نظراً للتشديد عليهما والاختلاف فيهما مع الموقف الاميركي وهما: «ان يتاح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير مصيره ممارسة شاملة» و«وجوب اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات». ولا يشير البيان إلى مسألة الدولة الفلسطينية بالتحديد، كما لا يذكر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، علاوة على أنه يومىء بصورة ايجابية ــ وان كانت حذرة ــ الى اتفاق كامب ديفيد.

وتجب الملاحظة بهذا الصدد أن الرئيس كارتر كان قبلاً قد حذر الأوروبيين من أن تنجم عن البيان خطوة تتخذها الدول التسع أمام مجلس الأمن، مهدداً باستعمال حق الفيتو في هذه الحالة. وبالفعل، لم يتضمن اعلان البندقية شيئاً من هذا القبيل..

وقام وزير خارجية لوكسمبورغ ــ بناء على اجتماع البندقية ــ بزيارة الشرق الأوسط (تموز/ يوليو ــ آب/ اغسطس ١٩٨٠) بهدف «**تحديد الشكل** الذي يمكن أن تتخذه مبادرة اوروبية في هذه المنطقة»؛ وكرر أن المبادرة **ليست منافسة** للسياسة الأميركية. ثم تبعه وزير خارجية هولندا (كانون الأول ــ ديسمبر) الذي صرح ايضاً بضرورة اجراء المشاورات مع الأميركيين لمعرفة ما «إذا كان ممكنا التحرك معهم في انسجام»، وهو قول يتضمن التمني دون التأكد.

٢ ــ الموقف الأوروبي الغربي

في تقديرنا أن هذا الموقف يحتوي على أكثر من عنصر، ويتجاذبه اكثر من عامل. وسوف نهتم بابراز ثلاث نواح فيه، وهي: الاختلاف مع الولايات المتحدة؛ والخضوع لها؛ والاتفاق معها. على أن هذه النواحي متواجدة في وقت واحد، وإن كانت ناحية أو أخرى تبرز في أوقات أو ظروف معينة طبقا للتوازنات والمناورات الداخلية والخارجية.

□ يتضح الاختلاف مع الحكومة الأميركية ــ وبخاصة مع ادارة ريغان ــ في النقط الأساسية الثلاث الآتية:

بالنسبة لكامب ديفيد. يقول الجانب الأوروبي انه يرى أن هذا الاتفاق قد أدى غرضه بالنسبة لمصر ولكنه لا يقدم حلا للمشكلة الفلسطينية (تصريح شيسون ١٩٨١/٩/٥؛ تحليل **ليموند**، ١ ــ ١٩٨١/١١/٢)، وليس «الرد على **مشكلات** الشرق الأوسط» (تصريح شيسون ١٩٨١/٨/٢٩) (تلميح بأنه ليس شاملاً؟) وأن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة تمثل الفلسطينيين تمثيلاً عاليا (ميتران في المؤتمر الصحافي المشترك في السعودية، ١٩٨١/٩/٢٩)، فيجب ضمها إلى أية مباحثات (كارينغتون ١٩٨١/١١/٤). هذا في حين أن الموقف الأميركي الاسرائيلي متمسك بأن كامب ديفيد هوالحل الوحيد، بما فيه الانكار لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها.

بالنسبة لمشروع الأمير فهد. يرى الأوروبيون (أوروبيو المبادرة) أن هذا المشروع يدل على إدراك السعودية أن الاهمال الأميركي للنزاع العربي ــ الاسرائيلي قد «يسبب تطورات تفلت من زمام السيطرة» (تحليل مراسل **ليموند** ١٩٨١/٩/٢٦)؛ وأن المشروع «يبدو اساساً جيداً للمناقشة (كارينغتون، ١٩٨١/١٠/١٥؛ النائب الألماني الغربي غويلمان أثناء مروره في بيروت، ١٩٨١/١١/١٦)، ويمكن أن يساعد على إقامة **سلام شامل** في المنطقة (كارينغتون، ١٩٨١/١١/٤؛ **فاينانشيل** تايمز، ١٩٨١/١١/١٤؛ تاتشر، ١٩٨١/١١/١٦)، إذ إن هناك اخطاراً كبيرة لو سمح للوضع في الشرق الأوسط بأن يستمر على حالته إلى ما لانهاية، فيشتد شعور الفلسطينيين باليأس من الموقف الأميركي ــ الأوروبي ويزيد احتمال تحولهم إلى مكان آخر للحصول على المساعدة (كارينغتون في مقابلة تليفزيونية ١٩٨١/١١/٧).

هذا في حين أن الحكومة الأميركية ظلت ثلاثة أشهر دون أن تعير مشروع فهد اهتماما؛ ثم تراوح موقفها منه بين اعتباره ينطوي على بعض النقط المهمة (الاعتراف الضمني باسرائيل مثلاً) وبين رفضه التام (حديث هيغ **لنيويورك**، ١٩٨١/١١/٢؛ وتصريحه امام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأميركي في ١٩٨١/١١/١٢ على التوالي).